التكتيك الفلسطيني ناجح

على الرغم من ان بعض الاسرائيليين لا يزال يراهن على امكانية قمع الانتفاضة والقضاء عليها، الّا ان سقوط حكومة الوحدة الوطنية في اسرائيل، اثبتت حقيقة، باتت راسخة، هي ان الانتفاضة، في ثباتها واستمرارها، استطاعت ان تخلق وضعاً ضاغطاً داخل المؤسسة السياسية الاسرائيلية، لا بل داخل المجتمع الاسرائيلي، كان ابرز تجلياته سقوط حكومة اسحق شامير امام الحائط المسدود الذي وصلت اليه سياسة المناورة والمراوغة، اللتين اتبعتهما السياسة الاسرائيلية، خلال الفترة الماضية.

عقدة الانتفاضة

لقد خاضت الانتفاضة الفلسطينية صراعاً على قوة الارادة والتحمّل في مواجهة سلطات الاحتلال الاسرائيلية وادواتها القمعية كافة. واذا كان بعض الاسرائيليين يقدم الاحصائيات والتحليلات للتدليل على تدنّي نسبة عمليات الانتفاضة، وحدوث تراجع في اساليبها المتنوّعة التي كانت اتبعتها في الشهور الاولى من انطلاقتها، وذلك من خلال انخفاض عدد الشهداء والمصابين الفلسطينيين في المواجهات مع قوات الاحتلال، الّا ان نظرة دقيقة الى الارقام والحقائق «تفيدنا بأن هناك، تحت السطح، نشاطاً وغلياناً قابلين للازدياد في حدّتهما مستقبلاً، اذا لم يطرأ تقدّم في العملية السياسية» (زئيف شيف، هآرتس، ٩/٣/١٩٩٠).

ولدى مقارنة عدد العمليات التي وقعت في العام ١٩٨٨، بعمليات العام ١٩٨٩، وتحليلها من جوانب مختلفة، تبرز حقيقة ارتفاع في عدد العمليات؛ «ففي حين كان معدّل العمليات ٧,٩ عمليات يومياً في العام ١٩٨٨، ارتفع المعدّل اليومي، في العام ١٩٨٩، الى ٨,٩ عمليات يومياً. صحيح ان قذف الزجاجات الحارقة قد انخفض، لكن النسبة الكلية للعمليات ارتفعت بما يزيد على عشرة بالمئة (المصدر نفسه).

ولم ينجح الجيش الاسرائيلي، كذلك، في تخفيض حوادث رشق الحجارة، والمواجهات مع دورياته، حيث وصلت هذه الحوادث الى حوالى ١٥٠ حادثة يومياً، ويحصل هذا كله على الرغم من ان الجيش الاسرائيلي «استعاد المبادرة في عدد من المجالات» (المصدر نفسه).

وعلى الصعيد ذاته، شهدت المناطق المحتلة منذ العام ١٩٤٨، ارتفاعاً ملحوظاً في عمليات مقاومة الاحتلال، وصل نسبة مئة بالمئة في العام ١٩٨٩، مقارنة بما كانت عليه في العام ١٩٨٨. ووفقاً لما اعترف به قائد شرطة لواء الشمال، «فقد وصل عدد الحوادث، على خلفية قومية، العام ١٩٨٩، الى ٩٨٩، مقابل ٤٤٦ في العام الذي سبقه» (المصدر نفسه، ١٣/٣/١٩٩٠).

ويتمّ تنفيذ هذه العمليات في ظل تزايد مفرط في استخدام وسائل القمع والعقوبات المفروضة على الفلسطينيين المشاركين فيها. وقد رفعت سلطات الاحتلال الاسرائيلية، خلال الفترة الماضية، الغرامة على ذوي الطفل الذي يرشق حجارة، والبالغ دون سن ١٥ عاماً، الى مبلغ يتراوح بين ١٠٠٠ ـ ٢٠٠٠ شيكل جديد. وفرضت عقوبة السجن للتهمة نفسها على الشبان فوق سن ١٥ عاماً، لفترة تتراوح بين ستة شهور الى ١٨ شهراً. وفي حالة التسبب باصابة، تصل العقوبة الى السجن لبضع سنوات (آريال بن ـ عامي، عل همشمار، ٩/٣/١٩٩٠).

وقد اثار تصعيد العنف والقمع ضد الانتفاضة سخط، واشمئزاز، اوساط الرأي العام، والعديد من المنظمات الحقوقية العاملة في مجال الدفاع عن حقوق الانسان. فخلال زيارته المناطق المحتلة، في آذار (مارس) الماضي، في اطار جولة له على المنطقة، ابدى الرئيس الاميركي الاسبق، جيمي كارتر، استياءً من الانتهاكات الخطرة لحقوق الانسان على الاراضي العربية المحتلة، عندما عرضت عليه